

## المبحث الثاني عشر أنه تعالى يعلم ذاته

وقد استدلوا عليه بوجوه:

الأول: أنه ثبت أنه يعلم غيره، وكل من يعلم غيره، يمكنه إمكاناً قريباً، أن يعلم غيره، حتي قيل: أن العلم بالشئ، والعلم بذلك العلم، واحد.

وكل ما يمكن له تعالى، فهو حاصل له بالفعل.

وليس له شئ من الكمالات بالقوة، باتفاق العقلاء، فهو يعلم أنه يعلم غيره، ولا يمكن هذا العلم، إلا بعد العلم بذاته، لأنه أحد أجزاء معلوم ذلك العلم، فثبت أنه يعلم ذاته.

والاعتراض عليه: أنه مبني علي أنه يعلم غيره، وذلك ما قدرتم علي إثباته، لما ورد من وجوه الاعتراض، علي ما ذكرتم من الدليلين، لاسيما الدليل الثاني، فإن فيه شيئاً آخر، وهو أنه كان مبنيّاً علي أنه يعلم ذاته، فبناء هذا عليه، دور ظاهر.

الثاني: أن المراد من علمه تعالى: هو التعقل، والتعقل عبارة عن حضور الماهية المجردة عن الغواشي الغريبة، واللواحق المادية عند الذات المجردة، وهو حاصل في حقه تعالى بالنسبة إلى ذاته، لأن ذاته مجردة عن شائبة المادة، وغير غائب عن نفسه، وكذا كل مجرد بالنسبة إلى نفسه، فهو عالم بذاته، وكذا كل مجرد.

والاعتراض عليه: أنا لا نسلم أن حقيقة التعقل ما ذكرتم وهذا إدعاء منكم، لا بديهي، ولا مثبت بدليل.

کیف، والتعقل والعلم عندکم، من مقولة کیف، والحضور نسبة بین الشیئین.

ولو سلم، فهذا لا یتأتی بالنسبة إلی الشیء ونفسه، فإن حضور شیء عند آخر، لا یتصور، إلا إذا كانا متغایرین بالذات، ولا یکفی فیہ التغایر الاعتباری، كما فی کون الشیء: فوق الشیء، وتحت الشیء.

ولا یلزم من کفاية التغایر الاعتباری بین المنتسبین فی بعض النسب، كما فی علم الشیء بنفسه، عند القائل بکون العلم إضافة، أو صفة ذات إضافة، کفايته فی جمیع النسب، كما ذکرنا.

. ثم إن ما ذکرتم هنا، مخالف لجمیع ما سبق، من أن العلم هو الوجود الذهنی، أي الوجود الغیر الأصلی، أو الموجود بهذا الوجود، وأنه صورة حالة فی العالم، وهنا علی ما ذکرتم، لیس وجود غیر أصلی، ولا حلول شیء فی شیء.

## العلم الحِصولي والعلم الحِضورى

فقال بعضهم لتوجيه كلامهم: العلم عندهم قسمان:

- علم حِصولي.

- وعلم حِضورى.

فما ذكروه أولاً من حصول الصورة، هو تعريف العلم الحِصولي.

وما ذكروه هنا، تعريف للعلم الحِضورى، أو للمعنى الأعم المشترك بين القسمين.

وعلى هذا لا يبعد أن يقال: دليلهم الأول لإثبات علمه تعالى بذاته بالمعنى الأول، ودليلهم الثانى لإثباته بالمعنى الثانى.

ونحن نقول: أن العلم مما يفهمه بالضرورة كل أحد، إما بكنهه، أو بما يميزه عن سائر أغياره.

ونعلم قطعاً، أن مجرد عدم غيبة الشئ عن نفسه، الذى سموه بالحضور عند نفسه، سواء كان مجرداً، أو مادياً، ليس ما يصدق عليه هذا المفهوم، وأن عدم غيبة الشئ عن نفسه، ليس فيه تفاوت بين المجرد وغيره، بحيث يكون أحدهما علماً، والآخر غير علم، وهذا مما يشتبه على المنصف.

فإن أبوا إلا الإصرار على تمويههم، والآخرى على تقليدهم، فذرهم في طغيانهم يعمهون.

الثالث: وهو بالحقيقة إن تم، دليل على أنه تعالى عالم بذاته، وغيره

أيضاً، وأن عدم العلم جهل، والجهل نقيضة، وهي علي الله تعالى محال.

وأيضاً، العلم شرف وكمال، والعالم أشرف وأكمل من غير العالم، فلو لم يكن الله عالماً بذاته، وغيره عالم بذاته، لزم أن يكون بعض مخلوقاته أشرف وأكمل منه، تعالى الله عن ذلك.

والاعتراض عليه: أن عدم العلم علي الإطلاق ليس بجهل، بل عدم العلم عما من شأنه العلم.

فإن أردتم بعلمه بذاته، ما سميتوه العلم الحضورى، فلا يتصور عدم علمه بذاته بذلك المعنى.

ولا نزاع لأحد فيه، إلا أنه ليس بعلم.

وإن أردتم المعنى الآخر، فعليكم بيان أنه ممكن أن يكون له تعالى علم بذاته بذلك المعنى، حتي يلزم من عدمه الجهل، وحينئذ تكونون هادمين ما أسستهم، من أنه لا يمكن أن يكون له تعالى صفة زائدة علي ذاته، إذ حصول الصورة في ذاته، ليس عين ذاته.

وأيضاً قولكم: العلم شرف وكمال، إن أردتم به: أنه كذلك بالنسبة إلي غيره تعالى، فمسلم، لكنه لا يجديكم نفعاً.

وإن أردتم: أنه كذلك علي الإطلاق، فهو أيضاً، وإن كان حقاً، لكنه مخالف لأصلكم، من أن ثبوت الصفات له تعالى نقصان فيه، للزوم استكمالها بالغير.

كيف، ومثل ما ذكرتم يتأتى في جميع الصفات الكمالية، من القدرة، والسمع، والرؤية، وغيرها، بأن يقال: أضدادها مستحيلة على الله تعالى.

وأيضاً: الموصوف بها أكمل من غيره، فوجب ثبوتها لله تعالى، وأنتم لا تقولون به.

وليس هذا إلا الإعتراف بفساد هذا الاستدلال على أصلكم.